59

ورقة تقدير موقف

احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967

مهنّد مصطفى

تشرين الأوّل 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 59

احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967

مهنّد مصطفى
مدير برنامج دعم طلبة الدراسات العليا

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

يتّضح أكثر فأكثر التصوُّرُ الإسرائيليّ لِما يُطْلَق عليه "اليوم التالي" للحرب. ففي النصف الثاني لعام العدوان على قِطاع غزّة، ظهرت ملامح ومعالم التصوُّر الإسرائيليّ لليوم التالي، وهو في الحقيقة اليوم الذي بدأ منذ الأشهر الأولى للعدوان على غزّة، وتبلورت ملامحه من خلال الجرأة الإسرائيليّة بسبب التواطؤ الدوليّ والإقليميّ والعربيّ مع العدوان على قِطاع غزّة. ترمي إسرائيل إلى فرض احتلال جديد للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 يعتمد -في الكثير من معالمه- العودةَ إلى واقع ما قبل أوسلو، مع ممارسة التهجير للفلسطينيّين في بعض المناطق، والإبقاء على حكم فلسطينيّ محلّيّ يدير شؤون السكّان مدنيًّا، وذلك لتحرير إسرائيل من الأعباء المدنيّة الواقعة عليها بوصفها دولة احتلال، بحيث يكون الحكم المدنيّ الفلسطينيّ تحت السيطرة العسكريّة والأمنيّة الإسرائيليّة بدون أفق سياسيّ - وطنيّ تحرُّريّ، وتكريسه كوضع قائم للفلسطينيّين، ومتحرّك بالنسبة للمشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ نحو مزيد من الاستيطان، ينتهي بضمّ مناطق واسعة من الضفّة الغربيّة. تراكُم التصوُّر الإسرائيليّ لِقطاع غزّة على نحوٍ تدريجيّ، مع استمرار العدوان على غزّة، ليس ناتجًا عن التواطؤ والصمت الدوليّ والإقليميّ عن الممارسات الإسرائيليّة فحسب، بل يعبّر كذلك عن غياب أيّ معارَضة للعدوان، أو أيّ حسّاسيّة (أو مجرّد اتّخاذ موقف) من الكارثة الإنسانيّة والإبادة في قِطاع غزّة.

احتلال جديد في قِطاع غزّة

سُكِب الكثير من الحبر في مراكز التفكير والبحث الإسرائيليّة، والعربيّة والدوليّة على محاولة وضع تصوُّرات لليوم التالي للعدوان على قِطاع غزّة، وذلك في الوقت التي بدأت فيه إسرائيل في تطبيق تصوُّرها لِقطاع غزّة، والذي تَطوَّرَ /تفاقَمَ في عنفه في ظلّ التواطؤ الدوليّ، والإقليميّ والعربيّ مع الممارسات الإسرائيليّة في قِطاع غزّة. لم يكن الرفض الإسرائيليّ لمقترَحات وقف إطلاق النار في غزّة نابعًا من طلبات إسرائيليّة لم تقبلها حماس في المباحثات، ولم تكن إضافة شروط جديدة على المقترَحات التي قدّمها الوسطاء نابعةً من فكرة تحسين شروط التفاوض على وقف إطلاق النار وتحرير الأسرى والرهائن الإسرائيليّين في قِطاع غزّة، وإنّما كان ذاك نابعًا من أنّ إسرائيل لا تريد وقف الحرب قبل تنفيذ تصوُّرها السياسيّ - الأيديولوجيّ في القِطاع؛ وذلك أنّ وقف القتال أو الحرب لن يمنح إسرائيل الوقت ولا الخيار لتنفيذ تصوُّرها لِقطاع غزّة.

في شباط /فبراير الفائت (2024)، نشر نتنياهو مقالًا في "وول ستريت جورنال" حول تصوُّره لِقطاع غزّة، فيه وضَعَ محدّدات تصوُّرِه لوقف الحرب، وهي نزع سلاح قِطاع غزّة، ونزع التطرُّف عن سكّان قِطاع غزّة من خلال تغيير مناهج التعليم، والحؤول دون أن تكون غزّة تهديدًا مستقبليًّا لإسرائيل، وخلق حكْم محلّيّ في القِطاع، فضلًا عن الحفاظ على حرّيّة العمل العسكريّ والأمنيّ الإسرائيليّ في القِطاع.[1]

على غرار جميع المشاريع الاستيطانيّة الصهيونيّة، بما في ذلك ما قبل نكبة عام 1948 وتأسيس دولة إسرائيل، يبدأ الأمر من خلال فرض حقائق على الأرض بذرائع عسكريّة، وسرعان ما تتحوّل إلى واقع يمهّد للمشاريع السياسيّة الاستعماريّة والاستيطانيّة. والحال في غزّة لن يكون مختلفًا؛ إذ بعد فشل الهدف غير المعلَن للعدوان على غزّة بتهجير السكّان الفلسطينيّين إلى سيناء في الأشهر الأولى من الحرب، بدأت إسرائيل بفرض وقائع عسكريّة أهمُّها السيطرة على محور "نتسريم"، ومحور صلاح الدين ("فيلاديلفي")، وتهجير السكّان من شمال القِطاع في مسار تحقيق هذا الهدف.

1. نتانياهو، بنيامين. (2023، 25 كانون الأول). **شروطنا الثلاثة من أجل السلام**. وول ستريت جورنال. (بالانجليزية).

جاءت السيطرة على محور "نتسريم" جزءًا من العمليّات العسكريّة لفصل الشمال عن الجنوب في القِطاع، ومنع عودة النازحين إلى الشمال، وقطع خطّ الإمداد العسكريّ لحماس بين المنطقتين. استغلّ نتنياهو في البداية هذا الواقع، ووضع شرط السيطرة الإسرائيليّة على المحور واحدًا من الخطوط الحمراء للتوقيع على مقترح لوقف القتال، وبرّر هذا الموقف بأنّه يريد منع عودة المسلَّحين إلى شمال القِطاع.

وسّع الجيش الإسرائيليّ محور "نتسريم" ما يتراوح بين كيلومترَيْن وأربعة كيلومترات. وابتغاءَ توسيعه وتأمينه، هدم الجيش مئات البيوت والمباني الفلسطينيّة في قِطاع غزّة، واقتلع الأشجار التي على امتداد من الحدود داخل القِطاع يتراوح بين ثلاثة كيلومترات وأربعة.[2] بنى الجيش على المحور ثمانية مواقع عسكريّة؛ أربعة في الشمال وأربعة في جنوب المحور، ويؤمّن المحورَ آلافُ جنود الاحتياط الذين ينفّذون عمليّات مداهَمة بالقرب من المحور، وينظّمون جولات مراقَبة على امتداده. وأصبح واضحًا أنّ هذا المحور لم يكن لدواعٍ أمنيّة وعسكريّة فحسب، بل كان ضمن التصوُّر الإسرائيليّ لتهجير السكّان في شمال القطاع وعزله عن جنوبه.

ثمّ جاءت العمليّة العسكريّة في رفح في أيّار /مايو (2024)، والتي اعتبرها نتنياهو الحلقة الأخيرة من تحقيق "النصر الساحق"، مسوِّغًا ذلك بأنّها ضروريّة لتحقيق أهداف الحرب بالقضاء على حركة حماس وتحرير الأسرى والرهائن الإسرائيليّين، وفعلًا احتلّت إسرائيل معْبَر رفح ومحور "فيلاديلفي"، وسرعان ما وضع نتنياهو بقاء السيطرة الإسرائيليّة على المحور شرطًا لأيّ اتّفاق لوقف القتال في غزّة، على الرغم من موقف الجيش الإسرائيليّ بخصوص غياب الأهمّيّة الأمنيّة للمحور من جهة، وأولويّة ملفّ الأسرى والرهائن على المحور من جهة أخرى.

يعتقد ألوف بِنْ، محرّر صحيفة "هآرتس"، أنّ هدف نتنياهو من إبقاء السيطرة الإسرائيليّة على فيلاديلفيا ونتسريم يتجاوز مسألة تعطيل الصفقة، ويعتبر أنّ دوافع نتنياهو من هذا هي أيديولوجيّة بالأساس، تتمثّل في تقطيع القِطاع إلى منطقتين: الشمال والجنوب، وذلك من خلال تكريس محور نتسريم، ومحاصَرة قِطاع غزّة عبْر السيطرة على فيلاديلفيا، بحيث يكون الشمال تحت السيطرة الإسرائيليّة الكاملة، في حين يغرق الجنوب في مشكلاته، وبالتالي يوضَع حدّ لإمكانيّة تسليحه عبْر الحدود المصريّة، فيما تكون منطقة الشمال منطقة إسرائيليّة فارغة تقريبًا من السكّان الفلسطينيّين، ويجري التمهيد للاستيطان فيها؛ إذ هي منطقة ساحليّة وسهلة ويمكن أن تشكّل منطقة إسكانيّة واقتصاديّة مُهِمّة لإسرائيل.[3]

في هذا الصدد تنشط مؤخَّرًا حركة يمينيّة تُطْلِق على نفسها اسم "العدالة للغلاف"، وتتكوّن من سكّان غلاف غزّة اليمينيّين الذين يطالبون بفرض السيطرة الإسرائيليّة على شمال القِطاع، وتحويله إلى منطقة تجاريّة وسياحيّة وزراعيّة، فضلًا عن بناء منطقة عازلة بين القِطاع وإسرائيل. وتتواصل هذه الحركة مع المؤتمر الذي نظّمه اليمين الاستيطانيّ في يناير /كانون الثاني المنصرم (2024)، والذي طالب بتهجير السكّان الفلسطينيّين من غزّة وبعودة الاستيطان في القِطاع، وشارك فيه وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف الحكوميّ،[4] كما أنّ هذه الحركة تتقاطع مع تصريحات مثابرة يُطْلقها وزراء في الحكومة يطالبون بالاستيطان في قِطاع غزّة، بل كذلك

2. أشكنازي، آفي. (2024، 4 آب /أغسطس). **خدعة نتسريم في غزّة: كلّ الحقيقة عن المحور الذي سينفجر في وجوهنا**، معاريف. (بالعبريّة).

3. بِنْ، ألوف. (2024، 21 آب /أغسطس). **التخلّي عن المخطوفين يرمي إلى خدمة هدف نتنياهو الحقيقيّ من الحرب: احتلال غزّة**، هآرتس. (بالعبريّة).

4. برسكي، آنا. (2024، 28 كانون الثاني /يناير). **من خلال الرقص وصيحات "الترانسفير": وزراء وأعضاء كنيست في مؤتمر تجديد الاستيطان في غزّة**، معاريف. (بالعبريّة).

بتهجير الفلسطينيّين على نحوٍ ما يَصْدر عن حركاتٍ نحو: "العدل للغلاف"؛ "نَحَلاه"؛ "أَمَناه". وتنشط حركات استيطانيّة أخرى شَرَعتْ في التحضير للاستيطان في شمال القِطاع، وبلغ الأمر حدّ تحضير قائمة بأسماء مَن يرغبون بالاستيطان في شمال القِطاع.[5]

وظهرت مؤخَّرًا "خطّة الجنرالات"[6] التي تُعْرَض على أنّها وسيلة ضغط على حركة حماس من أجل تحرير الأسرى والرهائن الإسرائيليّين، ولكنّها في الواقع جزء من التصوُّر الإسرائيليّ للسيطرة الإسرائيليّة على قِطاع غزّة، وتنطلق "خطّة الجنرالات" من تهجير سكّان شمال القِطاع نحو الجنوب، وفرض حصار على الشمال للضغط على مقاتلي حماس في المنطقة، وبعد تهجير السكّان يُعلَن عن شمال القِطاع منطقةً عسكريّة مغلقة، ويُمنع دخول المساعدات الإنسانيّة إليه حتّى استسلام حركة حماس في المنطقة.[7] وعمليًّا بدأت إسرائيل بتنفيذ هذه الخطّة من خلال إجبار السكّان على النزوح من الشمال إلى الجنوب، ومحاصَرة مخيّم جباليا، وأشارت بعض المصادر الإسرائيليّة أنّ الهدف من العمليّة العسكريّة في شمال قِطاع غزّة منذ العاشر من تشرين الأول /أكتوبر الجاري هو الضمّ الزاحف لمناطق من قِطاع غزّة.[8]

احتلال جديد للضفّة الغربيّة

حملت الحكومة الإسرائيليّة في مبادئها الأساسيّة خطّة توسيع المشروع الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة، وزيادة عدد المستوطنين، ووضعت ضمّ الضفّة الغربيّة ضمن مبادئها الأساسيّة. وقد أوكلت الإدارة المدنيّة لوزير الماليّة بتسلئيل سموطرتش بوصفه وزيرًا في وزارة الدفاع الإسرائيليّة، وفعلًا نفذّت الحكومة الكثير من الإجراءات، دونما علاقة للأمر بالعدوان على غزّة، وقبل طوفان الأقصى، وهو ما نلاحظه في اتّخاذها سلسلة من الإجراءات تنسجم مع هذه المبادئ، أهمُّها الاعترافُ ببؤر استيطانيّة، والتصديقُ على بناء عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانيّة، وتكثيفُ هدم البيوت الفلسطينيّة. عمليًّا وقانونيًّا، أحدثت الحكومة الإسرائيليّة تغييرًا عميقًا في نظام السيطرة والاحتلال في الضفّة الغربيّة منذ تشكيل الحكومة الجديدة دونما علاقة للأمر بعمليّة طوفان الأقصى.[9]

لم تبدأ الحملات العسكريّة على الضفّة بسبب طوفان الأقصى، بل لقد حاولت إسرائيل قبل ذلك إخضاع الضفّة الغربيّة عسكريًّا، مع العلم أنّ العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة تصاعدت من حيث العنف والكثافة بعد طوفان الأقصى، مبتغيةً ضرب المخيّمات الفلسطينيّة التي لا تزال تحافظ على جذوة المقاومة ضدّ الاحتلال والاستيطان. تعتقد إسرائيل أنّ القضاء على المخيَّمات الفلسطينيّة -أو حتّى بعثرتها-يخدم الهدف الرامي إلى

---

5. شيغل، نوعا. (2024، 20 حزيران /يونيو). **في اللوبي الجديد في الكنيست للاستيطان في غزّة، استيطان غزّة كان الفكرةَ الأكثر اعتدالًا من بين الأفكار**، هآرتس. (بالعبريّة).

6. هي خطّة أعدّها الجنرال المتقاعد جيولا آيْلاند، الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وتقضي باحتلال شمال القِطاع، وتهجير سكّان شمال قِطاع غزّة نحو الشمال، وذلك باستعمال سلاح التجويع من أجل الضغط على حركة حماس للقبول بالشروط الإسرائيليّة لوقف القتال والتوقيع على صفقة تبادل أسرى.

7. ديكل، أودي؛ وكانير، تامي. (2024، 10 تشرين الأول /أكتوبر). **"خطّة الجنرالات"- النيّة مقبولة، ولكن ليست هذه الطريق لتحقيقها**. معهد دراسات الأمن القوميّ. (بالعبريّة).

8. كوفوڤِتْس، يانيف. (2024، 13 تشرين الأول /أكتوبر). **شخصيّات هامّة في الجهاز الأمنيّ يقدّرون: الحكومة تخلّت عن المباحثات وتعمل على ضمّ زاحف في غزّة**، هآرتس. (بالعبريّة).

9. جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، كاسرو الصمت، يش دين، وأوفك. (2024، تموز /يوليو). **الانقلاب الهادئ: تغيير جوهر السيطرة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة**. موقع جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل. (بالعبريّة).

السيطرة الأمنيّة والعسكريّة المُحْكَمة على الضفّة الغربيّة لتسهيل تمدُّد المشروع الاستيطانيّ أفقيًّا وعموديًّا. من ناحية عمليّة، ألغت إسرائيل الخطوط الفاصلة بين المناطق المختلفة في الضفّة الغربيّة والتي رسمتها اتّفاقيّات أوسلو. فعمليًّا، احتلّت إسرائيل الضفّة الغربيّة احتلالًا عسكريًّا مباشرًا من جديد، وأبقت على وجود سلطة فلسطينيّة ضعيفة تهتمّ بقضايا الناس المدنيّة في الحدّ الأدنى منها، وتعمل إسرائيل من خلال الضغط على السلطة حتّى تفرّغها من أيّ مضمون سياسيّ من خلال اعتبار عملها الدبلوماسيّ "إرهابًا دبلوماسيًّا"، وتَجري معاقبتها على كلّ خطوة -وإنْ كانت رمزيّة- تعبّر عن المضمون السياسيّ - الوطنيّ لدَوْرها.

ترمي إسرائيل إلى إعادة الواقع الذي ساد في الضفّة الغربيّة إلى ما قبل أوسلو مع إبقاء سلطة فلسطينيّة تهتمّ بشؤون السكّان مدنيًّا، وظهر ذلك حتّى قبل العدوان بإلغاء الكنيست في آذار /مارس عام 2023 قانون الانفصال عن قِطاع غزّة وشمال الضفّة الغربيّة الذي شُرّع في عام 2005، والذي أدّى إلى انسحاب إسرائيل من قِطاع غزّة وتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفّة الغربيّة.[10]

خاتمة

ترمي إسرائيل إلى فرض احتلال جديد للضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، لا إلى مجرّد احتلال من جديد. ينطلق الاحتلال الجديد من العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل أوسلو، مع تخلّي إسرائيل -بوصفها دولة احتلال- عن إدارة شؤون الفلسطينيّين المدنيّة. وتبقى المعضلة أمام هذا التصوُّر هي إنتاج إدارة مدنيّة فلسطينيّة في قِطاع غزّة تتماهى مع حالة الاحتلال الجديد للقِطاع. كذلك ترمي إسرائيل إلى توحيد الضفّة الغربيّة وغزّة، لا بمفهوم إقامة إدارة وسلطة واحدة للمنطقتين، بل المقصود توحيد نمط الاحتلال في المنطقتين، وهو عمليًّا نقل حالة الضفّة الغربيّة إلى قِطاع غزّة، بحيث تكون المنطقتان تحت السيطرة العسكريّة الإسرائيليّة مع وجود سلطتين منفصلتين في كلتيهما تكون مَهمّة كلّ منهما معالجة قضايا الناس المدنيّة بدون القيام بأيّ عمل سياسيّ أو وطنيّ في سبيل التحرُّر والاستقلال.

مقتل يحيى السنوار رئيس المكتب السياسيّ لحركة حماس يوم الأربعاء (2024/10/16) هو بداية الربط الإسرائيليّ بين "الصفقة" وما يسمّى "اليوم التالي لقِطاع غزّة". سيحاول نتنياهو المماطَلة مرّة أخرى حتّى إتمام مشروعه في شمال قِطاع غزّة، وفرض وقائع على تصوُّر اليوم التالي لغزّة. ونحن نعتقد أنّ نتنياهو سيقرن بين ملفّ الأسرى واليوم التالي في قِطاع غزّة؛ إذ بعد الربط بين موضوع الأسرى وتحقيق أهداف الحرب العسكريّة سيلجأ نتنياهو حاليًّا إلى ربط ذلك بالملفّ السياسيّ المتعلّق بمستقبل قِطاع غزّة، بحيث تكون الصفقة أو اتّفاق وقف إطلاق النار تدشينًا لمرحلة سياسيّة جديدة في قِطاع غزّة تنسجم مع التصوُّرات الإسرائيليّة.

10. بن كيمون، إليشع؛ وحيلائي، سيفان. (2024، 21 أذار /مارس). **الكنيست أقرّت نهائيًّا إلغاء قانون الانفصال**، موقع واينت. (بالعبريّة).

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية